الوصول عليها دون وقت كبير أو عناء وقد يكون من الممكن إقامته وزيادة عدد جديد من فروع البنوك الزراعية والتجارية والبريد قربية لذلك السكان وهنا وقد نبحث علي أساليب أخري أيضاً مثل الوكلاء المحليين أو الجوالين أو استخدام الجمعيات التنموية بالمجتمع في الريف تساعد في حل مشاكلهم واحتاجتهم بجانب البنوك .

البنوك العامة لتمويل المناطق الريفية :- ([1])

إذا كان الفكر الحديث يحس الحكومات في البلدان النامية علي إجراء عمليات التنمية المختلفة فإن الأمر يحتاج إلي التمويل بصورة متوفرة بأقصي قدر ممكن من الكفاءة كما يجب البحث من مصادر جديدة داخل هذا القطر وذي العلاقة الخارجية ومع أن هناك أساليب كثيرة يمكن إتباعها في خلق الأموال اللازمة لتمويل الزراعة إلا أنها قد تقتصر في النهاية وبصورة عامة علي ثلاثة أساليب :-

١) زيادة البنك المركزي لحجم النقد المحلي .

٢) **المدخرات** : يمكن أن تتولي البنوك وشركات التامين والمستثمرين الرسميون الآخرون أمر توفير المدخرات الخاصة بالإقراض الزراعي كما يمكن استخدام المدخرات العامة لتمويل الزراعة من خلال الموزانة أن ما يماثل المدخرات في هذا الخصوص هو الأموال النظيرة والمشابهة من العملة المحلية التي تستعمل في الأغراض الاقراضية كما يمكن اعتبار القروض الأجنبية التي تزود بالعملة المحلية وكأنها أموال نظيرة أو مشابهة .

٣) **القروض والمنح بالعملة الأجنبية :**

يجب أن يكون الاعتبار الأساسي عند الاختيار بين الطرق المختلفة لتمويل الزراعة هو تأثير كل واحدة منها على الميزان الاقتصادي الداخلي أو الخارجي للبلد ذو العلاقة كما

---

[1]) الإقراض الزراعي من خلال التعاون مع المؤسسات الأخرى تأليف خبراء منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة ١٩٩٠

يعتمد مدي أهمية الطريقة المتبعة بالطبع على أثرها في خلق تضخم أو تقلص نقدي أو أثرها على مساعدة الحكومة في جعل الاقتصاد القومي في حالة توازن.

الادخار والاستثمار :

يعني الادخار الفرق بين الدخل وبين ما ينفق علي سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية ويتوقف الادخار علي حجم وطريقة توزيعه إذ من المتوقع انخفاض حجم المدخرات عندما يكون الدخل منخفضاً وارتفاعها عندما يكون الدخل مرتفعاً. وإذا تركز الدخل في أيدي الطبقات الغنية ذات الميل المرتفع للادخار ازداد حجم المدخرات والعكس بالعكس ويشترط في الادخار أن يستخدم في أغراض استثمارية و إلا اعتبر اكتنازا والاستثمار يتضمن الاتفاق علي سلع إنتاجية وهو يعني زيادة رأس المال الوطني من سلع إنتاجية ومباني ومخزون . وهناك فرق بين الادخار والاستثمار ، إذ يعتبر الادخار النقدي عملا سلبياً لأنه ليس إلا مجرد تأجيل استغلال بينما يعتبر الادخار العيني " الاستثمار " عملاً إيجابياً ، إذا كانوا يعتبرون أن الأموال المدخرة لابد أن تتجه نحو الاستثمار بطريقة تلقائية أو بمعني أخر فإنهم كانوا يرون أن الدخل لابد أن يتوزع كله بين الاستهلاك والاستثمار . هذا بالإضافة أن يربطون بين سعر الفائدة وبين الأموال المستثمرة فهم يقولون أنه إذا زادت المدخرات علي الاستثمارات أنخفض سعر الفائدة مما يؤدي إلي زيادة حجم الاستثمارات .